المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 15-10-2005 العـــدد : 1842
الصفحـات : 22 المسلسل : 144

انتبهوا لما قاله الملك عبدالله عن احتياطياتنا المالية المرتقبة

عبدالله ناصر الفوزان

وقفت طويلاً أمام ما ورد في الجزء الخاص بالوضع الاقتصادي للمملكة في حديث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله الذي وجهه لأصحاب المعالي الوزراء في جلسة المجلس المعقودة يوم الاثنين الماضي.. فقد ورد في صحيفة الوطن الصادرة يوم الثلاثاء أن الملك عبدالله – رعاه الله – وحسب رواية وزير الإعلام أوضح للمجلس ما حققه اقتصادنا الوطني خلال العام المالي 1426/25هـ وحتى الآن من نتائج عالية من النمو في مختلف القطاعات للعام الثالث على التوالي والذي كان – كما قال – بفضل من الله ثم بفضل سلامة السياسات الاقتصادية للدولة، والجهود المستمرة في تنفيذ تلك السياسات والتغيرات الهيكلية والتنظيمية المناسبة، بالإضافة إلى التطورات الإيجابية في السوق النفطية، وتعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي، واستمرار تحسن بيئة الاستثمار، وقصر توسع الإنفاق على الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات الإنتاجية المهمة، وعلى البرامج التي تستهدف تحسين أوضاع الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.

ونأتي بعد ذلك إلى بيت القصيد في حديث الملك عبدالله فقد أشار حفظه الله في حديثه – كما ورد في صحيفة الوطن – إلى أن هذا التوجه سيؤدي بإذن الله إلى ضبط مسيرة التنمية وتعظيم العائد من الإنفاق، وتوجيه الفائض لتخفيض الدين العام وبناء احتياطيات ملائمة تساعد الاقتصاد على التكيف بالدورات الاقتصادية التي قد تنتج من تقلبات أسعار النفط.

إن الذي يعنيني هنا هو هذا الكلام الأخير وهو تطلع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله – حفظه الله – إلى بناء احتياطيات ملائمة تساعد اقتصادنا على التكيف مع الدورات الاقتصادية المتذبذبة.. فما الذي يعنيه هذا؟.. هل يعني التوجه لبناء الاحتياطيات في ظل بقاء الدين العام الضخم البالغ أكثر من ستمئة مليار ريال..؟ لا طبعاً.. ففي الحديث إشارة أيضاً إلى تخفيض الدين العام.. وإذن فهل يعني هذا أن نسير في خطين متوازيين.. تخفيض الدين العام وفي الوقت نفسه بناء الاحتياطيات..؟ هذا هو ما يوحي به ظاهر الحديث.. ولكن لا أظن أنه هو المقصود.. فلا معنى للسعي لبناء احتياطيات تقي من تقلبات الدورات الاقتصادية المستقبلية ونحن نرزح تحت أعباء دين كبير والمنطق السليم يقول إن المفروض ألاَّ نبدأ في بناء الاحتياطيات حتى نتمكن من التخلص من الدين العام أو تخفيضه تخفيضاً كبيراً يصل إلى ذلك الحد الذي يكون فيه الدين المتبقي الذي لم يسدد هو الحد الضروري الذي تتطلبه السياسة النقدية التي تقتضي استخدام السندات (اقتراض الدولة من المصارف والمواطنين) كآلية من آليات سحب السيولة الزائدة، أي حتى نصل إلى الحد الذي يبقى فيه الدين هو خيار لنا تتطلبه السياسة النقدية وليس اضطراراً تتطلبه مصروفات الميزانية إذ إننا حين نصل لذلك يمكن القول إن البدء في بناء الاحتياطيات أمر بناء، أما البدء في بناء الاحتياطيات في ظل بقاء دين كبير أكثر من الحد الضروري للاستدانة الذي

هل يأتي ذلك اليوم الذي حين يمر فيه ذكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في المحافل الدولية والأحاديث المحلية يقال إنه الملك الصالح صاحب الإنجاز العظيم المتمثل في تخليص بلده من دينها الكبير وبناء احتياطياتها الجيدة..؟..

تتطلبه السياسة النقدية فهذا أمر غير مفهوم، إلا إذا كانت الحكومة تستطيع أن تحصل من الاحتياطيات على عائد استثماري أكثر من العائد الذي ستدفعه لدائنيها، وهذا أمر مستبعد، ولذلك فقد لفت نظري منذ أكثر من عام تصريح لمعالي وزير المالية، كان يتحدث فيه عن الخيارات المتاحة أمام الوزارة لاستخدام فائض الميزانية إذ قال آنذاك إن الوزارة قد توجه الفائض لتسديد جزء من الدين العام وقد توجهه للاحتياطي العام، ولم أفهم آنذاك كيف يمكن أن توجه الوزارة الفائض للاحتياطي العام، مع وجود دين ضخم على الحكومة يقارب سبعمئة مليار ريال؟

إنني أظن أن ما ورد في حديث خادم الحرمين الشريفين لا

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 15-10-2005 العـــدد : 1842
الصفحـات : 22 المسلسل : 144

يعني أن نبدأ في السير في الطريقين كليهما في آن واحد منذ الآن.. تخفيض الدين العام.. وبناء الاحتياطيات.. ولكنه يعني – في ظني – أن نبدأ أولاً بتحقيق الهدف الأول وهو تخفيض الدين العام، والتركيز على هذا الهدف الكبير، فإذا حققناه واستطعنا أن نتخلص من أعباء الدين بتسديد كامل ما يتطلب الأمر تسديده ولم يتبق إلا ذلك الحد الذي تتطلبه عملية استخدام السندات الحكومية كأداة من أدوات السياسة النقدية فهنا يمكن البدء في تحقيق الهدف الآخر الذي هو بناء الاحتياطيات.

سألت مرة معالي وزير ماليتنا السابق الأستاذ محمد أبا الخيل في وقت كان الحديث فيه عن الدين العام يتردد كثيرا في المجالس وفي وسائل الإعلام.. فقلت له هل صحيح ما يتناقله البعض من أن لدينا احتياطياً عاماً في ظل وجود هذا الدين الكبير؟.. فأنكر عليّ هذا السؤال.. وقال كيف يمكن أن يكون هناك احتياطي مع وجود الدين؟.. وهو يقصد أنهما أمران لا يجتمعان.. وقال معاليه: إذا كان القصد احتياطي العملة، أي غطاء العملة فهو موجود ولكنه غير الاحتياطيات التي تقصدها.. وما ذكره معاليه صحيح.. فالدين العام والاحتياطيات أمران متعارضان لا يجتمعان.

إن الحديث عن بناء احتياطيات في خزينتنا هو هدف كبير ومفرح للغاية.. لأنه يعني أننا نتطلع أولاً للتخلص من هذا الدين الكبير المرهق.. ومن ثم العبور إلى الفضاء الأخضر المبهج، حيث نبني احتياطيات تساعدنا على التقلبات وتكون رصيداً لأجيال المستقبل. فهل يأتي ذلك اليوم السعيد الذي نكون فيه قد تخلصنا من هذا الدين الكبير المرهق وبنينا احتياطيات ملائمة تكون عوناً لنا في مواجهة التقلبات الاقتصادية التي لا بد أن تمر بها وعامل أمان لأبنائنا في المستقبل..؟ هل يأتي ذلك اليوم الذي حين يمر فيه ذكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في المحافل الدولية والأحاديث المحلية يقال إنه الملك الصالح صاحب الإنجاز العظيم المتمثل في تخليص بلده من دينها الكبير وبناء احتياطياتها الجيدة...؟ سيكون هذا هو موضوع مقالي يوم الاثنين المقبل بإذن الله.

DR.alfouzan@alwatan.com.sa